الأمم المتحدة

E/2009/L.44

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
29 July 2009
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٩

جنيف، ٦-٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩

البند ٤ من جدول الأعمال

دور منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ الإعلان الوزاري الصادر عن الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الموضوعية لعام ٢٠٠٨

مشروع قرار مقدم من نائب رئيس المجلس، السيد سوندوث سوبورون (موريشيوس)، بناء على مشاورات غير رسمية

دور منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ الإعلان الوزاري بشأن الأهداف والالتزامات المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالتنمية المستدامة، المعتمد في الجزء الرفيع المستوى للدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٨

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[(١)] وإلى نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[(٢)]،

وإذ يشير أيضا إلى الإعلان الوزاري المعتمد أثناء الجزء الرفيع المستوى من دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٨[(٣)]،

---

(١) انظر قرار الجمعية العامة ٥٥/٢.

(٢) انظر قرار الجمعية العامة ٦٠/١.

(٣) انظر الوثيقة A/63/3، الفصل الرابع، الفرع واو، الفقرة ١١٩، سيصدر الإعلان الوزاري بشكل نهائي في الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والستون، الملحق رقم ٣ (A/63/3/Rev.1).

300709 300709 09-43200 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

وإذ يشير كذلك إلى قراريه ٢٠٠٨/٢٨ و ٢٠٠٨/٢٩ المؤرخين في ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٨، والمعتمدين في الجزء المتعلق بالتنسيق لعام ٢٠٠٨ فضلا عن القرارات الأخرى ذات الصلة،

وإذ يؤكد من جديد أن استراتيجيات التنمية المستدامة الفعالة تحتاج إلى تبني نهج متكامل بالنسبة للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة، بما يتمشى مع إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية[٤] وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة[٥] وخطة تنفيذ نتائج المؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة[٦] وغيرها من نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة ذات الصلة التي تعقدها الأمم المتحدة؛

وإذ يعرب عن القلق بشأن عدد السكان الذين يعيشون تحت وطأة الفقر ولكون الأزمة الاقتصادية وأزمة انعدام الأمن الغذائي الحاليتين وأسعار الطاقة التي لا يمكن التنبؤ بها، قد تشكل تحديات كبيرة أمام تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وفي هذا الصدد يبرز أهمية تحسين تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة من أجل دعم تحقيق التنمية المستدامة،

وإذ يشير إلى أنه ينبغي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الاضطلاع بدور أكبر في الإشراف على التنسيق على نطاق المنظومة، والجمع بصورة متوازنة بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لسياسات وبرامج الأمم المتحدة التي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة، ويؤكد مجدداً أن لجنة التنمية المستدامة ينبغي أن تواصل العمل بوصفها الهيئة الرفيعة المستوى المسؤولة عن التنمية المستدامة داخل منظومة الأمم المتحدة، وأن تعمل كمنتدى للنظر في القضايا المتصلة بتكامل أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة،

١ - **يؤكد من جديد** أن التنمية المستدامة بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية عنصر رئيسي في الإطار الشامل لأنشطة الأمم المتحدة كما يؤكد من جديد الحاجة المستمرة لكفالة إيجاد التوازن بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة باعتبارها دعائم مترابطة للتنمية المستدامة يعزز بعضها بعضاً؛

---

(٤) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اعتمدها المؤتمر، منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.I.8 والتصويب، القرار ١، المرفق الأول.

(٥) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.03.II.A.1 والتصويب، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٦) المرجع نفسه، القرار ٢، المرفق.

٢ - **يطلب** إلى جميع المنظمات الأعضاء في مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق العمل على زيادة مراعاة جدول أعمال التنمية المستدامة على جميع المستويات، بما في ذلك توصيات لجنة التنمية المستدامة ومواءمة وتنسيق سياساتها وبرامجها ومبادراتها وأنشطتها فضلا عن زيادة الترابط بينها حسب الاقتضاء؛

٣ - **يطلب** إلى صناديق منظومة الأمم المتحدة وبرامجها ووكالتها بحسب الاقتضاء، كل في حدود ولايته، مواصلة تقديم الدعم إلى البلدان النامية وزيادة تعزيزه فيما يتعلق بما يلي: (أ) بناء قدراتها من أجل صياغة استراتيجيات إنمائية مستدامة فعالة؛ (ب) تعبئة مستويات كافية ومستمرة من الموارد المالية لتلبية الأهداف ذات الأولوية للتنمية المستدامة؛ (ج) تعزيز الوصول إلى الموارد الخارجية فضلا عن التكنولوجيات الرئيسية لأغراض التنمية المستدامة؛

٤ - **يلاحظ** التقدم الذي أحرزته شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة لتعزيز التعاون والتنسيق في منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بمتابعة جدول أعمال الطاقة لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، ويدعوها إلى زيادة تعزيز ترابط السياسات العامة على صعيد المنظومة فيما يتعلق ضمن أمور أخرى، بكفاءة الطاقة وتكنولوجيات الطاقة المتجددة؛

٥ - **يدعو** منظومة الأمم المتحدة إلى زيادة تعزيز نهج منسق ومترابط على نطاق المنظومة من أجل التصدي للآثار غير المواتية للتغير المناخي، ولا سيما في البلدان النامية؛

٦ - **يشجع** منظومة الأمم المتحدة على توفير الدعم والمشاركة حسب الاقتضاء في الأنشطة المتوخاة للاحتفال بعام ٢٠١٠ بوصفه سنة دولية للتنوع البيولوجي، بما في ذلك الأنشطة التي تنظم برعاية أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي[٧]؛

٧ - **يدعو** صناديق منظومة الأمم المتحدة وبرامجها ووكالتها بحسب الاقتضاء كل في حدود ولايته، أن توفر الدعم بطريقة منسقة للمبادرات الموجهة نحو تنفيذ المبادرات الخضراء في البلدان النامية التي تشمل في جملة أمور، إعداد استراتيجيات لتحقيق الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال بناء القدرة، ونقل ونشر التكنولوجيات السليمة بيئياً والدراية الفنية المرتبطة بها، ولا سيما إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر بفترة انتقال، بشروط مواتية بما في ذلك الشروط التساهلية والتفضيلية، حسب اتفاق متبادل، مع الإحاطة بالعمل التنسيقي الذي تضطلع به شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة في هذا الصدد؛

---

(٧) مجموعة معاهدات الأمم المتحدة، المجلد الأول، رقم ٣٠٦١٩.

٨ - **يدعو أيضاً** صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها بحسب الاقتضاء، كل في حدود ولايته، إلى دمج أعمالها المتعلقة بقضايا المياه على الصعيدين الإقليمي والمحلي في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة على المستوى القطري لدعم استراتيجية التنمية المستدامة الوطنية وتعزيز تنفيذ الأولويات المتفق عليها في إطار لجنة التنمية المستدامة على أن تؤخذ في الاعتبار في جملة الأمور أعمال التنسيق التي تقوم بها في هذا الصدد شبكة الأمم المتحدة المعنية بالمياه؛

٩ - **يطلب** إلى منظومة الأمم المتحدة أن تقدم الدعم إلى الجهود المبذولة من أجل تعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، بما في ذلك عن طريق عملية مراكش، حيث تأخذ البلدان المتقدمة النمو دوراً قيادياً، وتستفيد جميع البلدان من العملية، مع مراعاة المبادئ الواردة في إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية[٤]، بما في ذلك في جملة أمور، مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة؛

١٠ - **يطلب** إلى صناديق منظومة الأمم المتحدة وبرامجها ووكالتها، بحسب الاقتضاء كل في حدود ولايته، أن تدرج بطريقة منسقة، التحضر المستدام، والحد من الفقر الحضري، وتحسين مستوى الأحياء الفقيرة، في الجهود التي تبذلها لمساعدة البلدان النامية وفقاً للاستراتيجيات والبرامج الوطنية، أثناء العمل لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ويشير إلى الجهود التي تبذلها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تسهيل إدراج تلك الشواغل ضمن المبادئ التوجيهية لإطار المساعدة الإنمائية التي تقدمها الأمم المتحدة؛

١١ - **يشجع** صناديق منظومة الأمم المتحدة وبرامجها ووكالتها، بحسب الاقتضاء كل في حدود ولايته، على مواصلة دمج الشواغل المتعلقة بالعدالة الاجتماعية والإنصاف، في برامجها وأنشطتها التي تقوم بها دعماً لاستراتيجيات التنمية المستدامة الوطنية، ولتعزيز زيادة فهم الأثر الاجتماعي للأزمات الحالية؛

١٢ - **يطلب** إلى صناديق منظومة الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها، بحسب الاقتضاء، كل في حدود ولايته، مواصلة تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، فضلاً عن نُهج أصحاب المصلحة المتعددين، التي تشمل السلطات المحلية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، فيما تضطلع به من جهود لكفالة تحقيق التنمية المستدامة.